

القصيدة النونية

لتاج الدين أبي نصر
عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السُّبُكِي
في الخلاف بين الأشاعرة والماتريدية

قال محققا «طبقات الشافعية الكبرى»: محمود محمد الطناحي
وعبدالفتاح الحلو رحمهما الله تعالى؛ في مقدمتهم للكتاب، في بيان
الأصول التي اعتمدها:

وقد اعتمدنا في نشر هذا الكتاب وتحقيقه على:

١ - نسخة محفوظة بمعهد المخطوطات - جامعة الدول العربية -
مصورة عن مكتبة البُذيري بالقُدس، وهي مكتوبة بخط نسخ جيد، غير
مرتبة، وأوراقها مضطربة، وبها خروم، وقد تملّكها بعض العلماء،
منهم الحافظ ابن حجر وغيره، وهي في ٥٠٠ ورقة ومقاسها ١٩×٢٨ سم.

وقد تفحصنا أوراقها، وأعذنا ترتيبها، فسلم لنا قَدْرُ صالح منها،
يشتمل على المقدمة، والطبقات: الأولى، والثانية، وبها خروم
يسيرة، والثالثة كاملة، وبعض لوحات من الرابعة، والسادسة، وبها
خُروم، والسابعة كاملة.

وكان لتملك بعض العلماء لها فضلٌ كبيرٌ في دِقَّةِ المقابلة، حيثُ
عُورِضَتْ بنسخة المصنّف والضبط بالقلم في بعض الأماكن. وخلال
عَمَلِنَا في المقدمة اتَّضَحَتْ لنا ملاحظات قِيَمَةٌ تجدها في صفحات:
٢٠ السطر ٢٠، ٦٨ السطر ١٥، ٧٨ السطر ١٨، ٨٢ السطر ١٨،

١٤٧ السطر ١٩، ١٨٧ السطر ٢٠، ١٩٧ السطر ٢٢، ٢٥٣ السطر ١٩. وقد رمزنا لهذه النسخة بالرمز: «ج».

٢ - نسخة محفوظة بدار الكتب المصرية، تقع في ٤٥٨ ورقة، مقاسها ٣٠ × ٢٠ سم بأولها فهرس بأسماء المُتَرْجِمِينَ والحوادث المهمة، وبآخرها أدعيةٌ مأثورةٌ للمصنّف، وقد ثُمّت كتابتها في يوم الأربعاء السادس من شهر رجب سنة ١١٢٩هـ، وهي نسخة كاملة، نُسَخُها غَيْرُ دَقِيقٍ، وبها سَقَطُ في بعض المواضع، وقد لَحَظْنَا أَنَّ بَعْضَ هذا السَّقَطِ مُثَبَّتٌ في الأصل المطبوع وفي صلب: (ج)، والبعض الآخر، في المطبوع وعلى هامش: (ج). وهذه النسخة توافق: ج غالباً، عند اختلاف النسخ. وقد رمزنا لها بالرمز: «د».

وفي بداية النسختين (ج)، (د) نَجِدُ هذا الافتتاح:

«بسم الله الرحمن الرحيم، رَبِّ يَسِّرْ وَأَعِزْ، قال سيدنا، العبد الفقير إلى الله تعالى، قاضي القضاة، حاكم الحُكَّام، شيخ الإسلام، تاج الدين، مفتي فرق المسلمين، حجة الحفاظ والمفسرين، سيف النظار والمتكلمين، ناصر السنة، مؤيد الملة، أحد المجتهدين، خطيب الخطباء المسلمين، قدوة الفصحاء والبلغاء المفوهين، أبو نصر عبد الوهاب ابن سيدنا العبد الفقير إلى الله تعالى، قاضي القضاة، حاكم الحُكَّام، شيخ الإسلام، تقي الدين، أُوحد المجتهدين أبي الحسن علي ابن سيدنا العبد الفقير إلى الله تعالى، قاضي القضاة، حاكم الحُكَّام، زين الدين أبي محمد عبد الكافي بن تَمَّام الأتصاري الحَزْرَجِي السُّبْكِي الشافِعي، أَمْتَعَ اللّهُ الإسلامَ وأهلَهُ بطولِ حَيَاتِهِ، وَأَعَادَ عَلَيْهِمُ من عوارِفِهِ وبركاتِهِ، آمين».

وقد طُبِعَ هذا الكتابُ طَبْعَةً وَحِيدَةً سنة ١٣٢٤هـ بالمطبعة الحسينية بِمِصْرَ، طَبْعَةً غَايَةً في الثَّكْر والرِّدَاءَةِ، شَاعَ فيها التَّضْحِيفُ

والتَّخْرِيفُ، وَلَمْ يَذْكُرْ نَاشِرُهَا الْأَضْلَ الَّذِي أَخَذَتْ عَنْهُ؛ وَلِذَلِكَ فَقَدْ أَهْمَلْنَا ذِكْرَ كَثِيرٍ مِنَ الْفُرُوقِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ النَّسَخِ الْأُخْرَى، وَلَمْ نَذْكُرْ مِنَ الْفُرُوقِ إِلَّا مَا كَانَ لِذِكْرِهِ وَجْهٌ.

وَفِي أَضْلِ الْكِتَابِ بَيَاضٌ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ، وَتَكَرَّرَ لِبَعْضِ التَّرَاجِمِ، وَلِبَعْضِ الْفَقَرَاتِ، كَذَلِكَ نَجِدُ خَلْطاً فِي ذِكْرِ التَّرَاجِمِ، فَقَدْ تَرَجَّمَ ابْنُ السَّبْكِ لِلْفَضْلِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحُسَيْنِ فِي الطَّبَقَةِ الثَّالِثَةِ، ثُمَّ عَادَ فَتَرَجَّمَهُ فِي الطَّبَقَةِ الرَّابِعَةِ، وَلَعَلَّهُ تَرَدَّدَ فِي ذِكْرِهِ فِي إِحْدَى الطَّبَقَتَيْنِ، فَوَضَعَهُ فِيهِمَا لِعَدَمِ وَثُوقِهِ. كَذَلِكَ نَجِدُ تَكَرُّراً لِخَاتِمَةِ الطَّبَقَةِ الْأُولَى؛ حَيْثُ ذَكَرَ هَذِهِ الْخَاتِمَةَ قَبْلَ ذِكْرِهِ الْفَوَائِدَ وَالْمَسَائِلَ عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى، ثُمَّ عَادَ فَخَتَمَ الطَّبَقَةَ بِهَا.

وَكُلُّ هَذِهِ الْهِنَاتِ مُشْتَرَكَةٌ بَيْنَ الْأَصُولِ؛ الْمَطْبُوعِ مِنْهَا وَالْمَخْطُوطِ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُؤَلَّفَ لِقِي رَبِّهِ قَبْلَ أَنْ يَعُودَ إِلَى مُصَنِّفِهِ فَيَسُدُّ الْخَلَلَ، وَيُكْمِلُ النِّقْصَ، وَنَحْنُ الْآنَ بِصَدْدِ تَصْوِيرِ نَسْخَةٍ كَامِلَةٍ مِنَ «الطَّبَقَاتِ الْوَسْطَى» مَحْفُوظَةٍ بِجَامِعَةِ الدُّوَلِ الْعَرَبِيَّةِ، لِلِاسْتِفَادَةِ بِهَا فِي تَكْمِيلِ هَذَا النِّقْصِ، وَرَثَقَ هَذَا الْخَرْقَ.

وَفِي دَارِ الْكُتُبِ الْمِصْرِيَّةِ قِطْعَةٌ مِنَ «الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» يُقَالُ: إِنَّهَا بِخَطِّ الْمَصْنُفِ، وَتَشْتَمِلُ عَلَى بَعْضِ التَّرَاجِمِ.

وَقَدْ أَخَذْنَا نَفُوسَنَا عِنْدَ الْعَمَلِ فِي هَذَا الْكِتَابِ، بِمُضَاعَفَةِ الْجُهْدِ، وَبَذَلِ كُلِّ مَا تَحْتَمِلُهُ الطَّاقَةُ فِي ضَبْطِ نَصُوصِهِ وَأَعْلَامِهِ، وَتَوْثِيقِ نَقُولِهِ وَشَوَاهِدِهِ، وَتَخْرِيجِ أَحَادِيثِهِ وَأَبْيَاتِهِ. مَعَ الْجَرِّصِ عَلَى سَلَامَةِ النَّصِّ، وَسَهُولَةِ الرُّجُوعِ إِلَيْهِ، وَيُسْرِ الْاسْتِفَادَةِ مِنْهُ؛ وَلِذَلِكَ فَقَدْ أَتَيْنَا أَنْ نُلْحِقَ بِالْكِتَابِ فَهَارِسَ كَاشِفَةً، تَدُلُّ عَلَى أَعْلَامِهِ وَأَمَاكِينِهِ، وَأَبْيَاتِهِ، وَرَجَزِهِ، وَأَمْثَالِهِ، وَأَيَاتِ الْقُرْآنِ، وَأَحَادِيثِ الرُّسُولِ، وَالْكِتَابِ الَّتِي أَوْزَدَ ذِكْرَهَا الْمُؤَلَّفُ، وَسَنُضَيِّفُ إِلَى كُلِّ ذَلِكَ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - كَشَافاً بِمَسَائِلِ الْعُلُومِ

والفنون التي احتفل بها المصنّف، وملأ بها كتابه، وقد دَفَعْنَا إلى هذا الجهد المضاعف إيماننا بالمكانة العظيمة التي يحتلها هذا الكتاب في المكتبة العربية، وحرصنا على أن نقدّمه لجمهور المُثَقِّفين، ناضج الثمار، داني القطاف. اهـ.

وجاء في أول الجزء الثالث في بيان باقي النسخ المعتمدة، فقال المحققان رحمهما الله:

بيان

بدراسة المخطوطات التي يمكن الاعتماد عليها لإخراج هذا الكتاب، اتَّضَحَ لنا أَنَّهُ توجد نسخة خطية بدار الكتب المصرية، تحت رقم: ١٦٣ «تاريخ».

وهذه النسخة تقع في ثلاثة مجلدات كبار، وفي المجلد الأول خَرْمٌ في وسطه، نحو العشرين كراسة، وهي مكتوبة بقلم معتاد، وتمتاز بقلّة الخطأ فيها.

وعلى الصفحة الأولى من الأجزاء الثلاثة بيان بأن الكتاب من وَفِّ أَرْبِكَ بك أَتَابَكَ العساكر، وأنه جعل مقره بالجامع لإنشائه بخط الأربكية.

وقد كتب الكتاب في مستهل رمضان سنة تسعمائة.

وعلى الجزء الأول منه: «طالعه الفقير إلى الله تعالى عبدالمحسن بن علي بدر الدين الحسيني القادري نسباً، كان خازن كبير [أقرأ: كتب] الوقف في سنة ١١٠٠».

وعلى الجزء الثاني منه: «رجع إلى خزانة الوقف في أوائل شهر جمادى الأولى سنة ١١٠٩ في مدة كان عبدالمحسن القادري نسباً خازن كتب الوقف. عفي عنه».

وقد رمزنا لهذه النسخة بالحرف: «ز».

وسنحاول الاستفادة من كل ما يقع تحت أيدينا من نسخ أو أوراق للكتاب.

والله المستعان. انتهى.

وقد أثبت كامل التعليقات التي علقها المحققان رحمهما الله تعالى، وما أضفته ذيلته باسمي ليمتيز.

هذا، وقد ورد جزء من قصيدة السبكي رحمه الله في «الرحلة العياشية»، المسماة: «ماء الموائد» لأبي سالم العياشي، المتوفى عام ١٠٩٠هـ = ١٦٧٩م؛ وذلك في الصفحات: ١٧٤ - ١٧٦ من الجزء الثاني، من الطبعة الثانية المطبوعة بالرباط سنة ١٣٩٧هـ = ١٩٧٧م وقد ميّزت ما ورد فيها من أبيات بأن أضفت له ترقيماً يسبق كل بيت بعد الترقيم الأول الذي يدل على ترتيبه في «طبقات الشافعية».



القصيدة النونية

لتاج الدين أبي نصر

عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السُّبْكَي
في الخلاف بين الأشاعرة والماتريدية

قال تاج الدين أبو النضر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السُّبْكَي الشافعي الأشعري رحمه الله في كتابه «طبقات الشافعية الكبرى» ٣/٣٧٧ - ٣٨٩، من الطبعة التي حققها الأستاذان محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو وطَبَعَتْهَا مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر، القاهرة، عام ١٣٨٤هـ = ١٩٦٥م:

سَمِعْتُ الشَّيْخَ الإِمَامَ [الْوَالِدَ] رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ: مَا تَضَمَّنَتْهُ «عَقِيدَةُ الطُّحَاوِيِّ» هُوَ مَا يَعْتَقِدُهُ الْأَشْعَرِيُّ، لَا يَخَالِفُهُ إِلَّا فِي ثَلَاثِ مَسَائِلَ.

قُلْتُ: أَنَا أَعْلَمُ أَنَّ الْمَالِكِيَّةَ كُلُّهُمْ أَشَاعِرَةٌ، لَا أَسْتَثْنِي أَحَدًا؛ وَالشَّافِعِيَّةَ غَالِبُهُمْ أَشَاعِرَةٌ، لَا أَسْتَثْنِي إِلَّا مَنْ لَحِقَ مِنْهُمْ بِتَجْسِيمٍ أَوْ اغْتِزَالٍ، مِمَّنْ لَا يَغْبُأُ اللَّهُ بِهِ؛ وَالْحَنَفِيَّةَ أَكْثَرُهُمْ أَشَاعِرَةٌ، أَغْنِي يَعْتَقِدُونَ عَقْدَ الْأَشْعَرِيِّ، لَا يَخْرُجُ مِنْهُمْ إِلَّا مَنْ لَحِقَ مِنْهُمْ بِالْمُغْتَرَلَةِ؛ وَالْحَنَابِلَةَ أَكْثَرُ فَضْلَاءِ مُتَقَدِّمِيهِمْ أَشَاعِرَةٌ، لَمْ يَخْرُجْ مِنْهُمْ عَنْ عَقِيدَةِ الْأَشْعَرِيِّ إِلَّا مَنْ لَحِقَ بِأَهْلِ التَّجْسِيمِ، وَهُمْ فِي هَذِهِ الْفِرْقَةِ مِنَ الْحَنَابِلَةِ أَكْثَرُ مِنْ غَيْرِهِمْ.

وقد تأملت «عقيدة أبي جعفر الطحاوي»، فوجدت الأمر على ما قال الشيخ الإمام [الوالد]، و«عقيدة الطحاوي» زعم أنها الذي عليه أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد، ولقد جود فيها، ثم تفحصت^(١) كتبت الحنفية، فوجدت جميع المسائل التي بيننا وبين الحنفية خلاف فيها ثلاث عشرة مسألة^(٢)، منها مغنوي ست مسائل، والباقي لفظي، وتلك الست المغنوية لا تقتضي مخالفتهم لنا، ولا مخالفتنا لهم فيها تكفيراً ولا تبديعاً. صرح بذلك الأستاذ أبو منصور البغدادي، وغيره من أئمتنا وأئمتهم، وهو غني عن التوضيح لظهوره.

ومن كلام الحافظ [ابن عساكر]^(٣): الأصحاب مع اختلافهم في بغض المسائل كلهم أجمعون، على ترك تكفير بعضهم بغضاً مجمعون، بخلاف من عداهم من سائر الطوائف، وجميع الفرق، فإنهم حين اختلفت^(٤) بهم مستشعرات الأهواء والطرق كفر بعضهم بغضاً، ورأى تبريه ممن خالفه قرضاً.

قلت: وهذا حق، وما مثل هذه المسائل إلا [مثل]^(٥) مسائل كثيرة اختلفت الأشاعرة فيها، وكلهم عن حمى أبي الحسن يفاضلون، ويسفيه يقاتلون، أفترأهم يبدع بعضهم بغضاً! ثم هذه المسائل لم يثبت جميعها عن الشيخ، ولا عن أبي حنيفة رضي الله عنهما، كما سأخكي لك، ولكن الكلام بتقدير الصحة.

ولي قصيدة نونية، جمعت فيها هذه المسائل، وضمنت إليها مسائل، اختلفت الأشاعرة فيها، مع تصويب بعضهم بغضاً في أضل

(١) في المطبوعة: «تصفح» وأثبتنا ما في: ج، ز.

(٢) في الأصول: «ثلاثة عشر».

(٣) انظر: التبيين ١٤٠.

(٤) هكذا في المطبوعة. وفي ج، ز: «اختلف».

(٥) زيادة في المطبوعة على سائر الأصول.

العَقِيدَةَ، وَدَعَوَاهُمْ أَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ^(١) عَلَى السُّنَّةِ، وَقَدْ وَلَعَ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ بِحِفْظِ هَذِهِ الْقَصِيدَةِ، لَا سِيَّما الْحَنْفِيَّةُ، وَشَرَحَهَا مِنْ أَصْحَابِي الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْعَلَامَةُ نُورُ الدِّينِ مُحَمَّدُ ابْنُ أَبِي الطَّيِّبِ الشَّيرَازِيُّ الشَّافِعِيُّ، وَهُوَ رَجُلٌ مُقِيمٌ فِي بِلَادِ كِيلَانَ^(٢)، وَرَدَّ عَلَيْنَا دِمَشْقَ فِي سَنَةِ سَبْعٍ وَخَمْسِينَ وَسَبْعَ مِئَةِ، وَأَقَامَ يَلَازِمَ حَلَقَتِي نَحْوَ عَامٍ وَنَصْفٍ [عام]^(٣)، وَلَمْ أَرِ فِيمَنْ جَاءَ مِنَ الْعَجَمِ فِي هَذَا الزَّمَانِ أَفْضَلَ مِنْهُ، وَلَا أَذِينَ.

وَأَنَا أَذْكُرُ لَكَ قَصِيدَتِي فِي هَذَا الْكِتَابِ^(٤) لِيَسْتَفِيدَ مِنْهَا مَسَائِلَ الْخِلَافِ، وَمَا أَشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ:

- ١ - أَلْوَرْدُ خَدُّكَ صِيغٌ مِنْ إِنْسَانٍ
- أَمْ فِي أَلْخُدُودِ شَقَائِقُ أَلْثُغَمَانِ
- ٢ - وَالسَّيْفُ لَحْظُكَ سُلٌّ مِنْ أَجْفَانِهِ
- فَسَطَا كَمِثْلِ مُهَيِّدٍ وَسِنَانِ
- ٣ - تَالَلَهُ مَا خُلِقْتَ لِحَاظِكَ بِاطِلَاءٍ
- وَسُدَى تَعَالَى اللّٰهُ عَنْ بُطْلَانِ
- ٤ - وَكَذَلِكَ عَقْلُكَ لَمْ يُرْكَبْ يَا أَخِي
- عَبَشًا وَوُدْعًا دَاخِلَ أَلْجُثْمَانِ
- ٥ - لَكِنْ لَيْسَعَدَ أَوْ لَيْشَقَى مُؤْمِنٌ
- أَوْ كَافِرٌ قَبَبُ أَلْوَرَى صِنْفَانِ

(١) فِي الْأَصُولِ: «أَجْمَعُونَ».

(٢) هَذِهِ الْكَافِ هِيَ الْجِيمُ الْفَارَسِيَّةُ، وَتُرْسَمُ كَافًا فَوْقَهَا خَطٌ مُوَازٍ لِلْكَافِ. وَقَالَ فِي «الْمُرَاصِدِ» ٣٦٨ «جِيلَانٌ مَعْرَبٌ مِنْ كِيلَانَ». وَهِيَ بِالْكَسْرِ: اسْمُ بِلَادٍ كَثِيرَةٍ مِنْ وَرَاءِ بِلَادِ طَبْرِسْتَانَ.

(٣) زِيَادَةٌ مِنْ: ج، ز: عَلَى مَا فِي الْمَطْبُوعَةِ.

(٤) فِي الْمَطْبُوعَةِ: «الْمَكَانُ» وَابْتَنَّا مَا فِي: ج، ز.

- ٦ - لَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَهْتَدَى كُلُّ وَلَمْ
يَخْتَجِ إِلَى حَدٍّ وَلَا بُرْهَانٍ
٧ - فَأَنْظُرْ بِعَقْلِكَ وَاجْتَهِدْ فَالْخَيْرُ^(١) مَا
تَوَاتَاهُ عَقْلٌ رَاجِحُ الْمِيزَانِ
٨ - وَأَطْلُبْ نَجَاتَكَ إِنَّ نَفْسَكَ وَالْهَوَى
بَخْرَانٍ فِي الدَّرَكَاتِ يَلْتَقِيَانِ
٩ - نَارٌ يَرَاهَا ذُو الْجَهَالَةِ جَنَّةً
وَيَخُوضُ مِنْهَا^(٢) فِي حَمِيمٍ آتٍ
١٠ - وَيَظَلُّ فِيهَا مِثْلَ صَاحِبٍ بِذَعَةٍ
يَتَخَيَّلُ الْجَنَّاتِ فِي النَّيِّرَانِ

منها:

- ١١ - كَذَبَ ابْنُ قَاعِلَةَ يَقُولُ لِحَبْلِهِ^(٣)
أَلَّهُ جِسْمٌ لَيْسَ كَالْجُسْمَانِ
١٢ - لَوْ كَانَ جِسْمًا كَانَ كَالْأَجْسَامِ يَا
مَجْنُونُ قَاضِغٍ وَعَدُّ عَنْ بُهْتَانِ
١٣ - وَاتَّبَعَ صِرَاطَ الْمُضْطَقِّ فِي كُلِّ مَا
يَأْتِي وَخَلَّ وَسَاوِسَ الشَّيْطَانِ
١٤ - وَأَعْلَمَ بِأَنَّ الْحَقَّ مَا كَانَتْ عَلَيْهِ
صَحَابَةُ الْمَبْعُوثِ مِنْ عَذْنَانِ
١٥ - مَنْ أَكْمَلَ الدِّينَ الْقَوِيمَ وَبَيَّنَّ أَلْ
حُجَجَ الْبَيِّنَاتِ يُهْدَى بِهَا الثَّقَلَانِ

(١) في المطبوعة: «فلخير» والمثبت من سائر الأصول.

(٢) في المطبوعة: «فيها» والمثبت من سائر الأصول.

(٣) في المطبوعة: «بجهله» والمثبت من سائر الأصول.

- ١٦ - قَدْ نَزَّهُوا الرَّحْمَنَ عَنْ شَبِّهِ وَقَدْ
دَانُوا بِمَا قَدْ جَاءَ فِي الْفُرْقَانِ
- ١٧ - وَمَضُوا عَلَى خَيْرٍ وَمَا عَقَدُوا مَجَا
لِسَ فِي صِفَاتِ الْخَالِقِ الدِّيَانِ
- ١٨ - كَلَّا وَلَا أَبْتَدِعُوا وَلَا قَالُوا أَلْبِنَا
مُتَشَابِهَ فِي شَكْلِهِ لِلْبَانِي
- ١٩ - وَأَنْتَ عَلَى أَغْصَابِهِمْ عَلَمًاؤُنَا
عَرَّسُوا ثَمَارًا يَجْتَنِيهَا الْجَانِي
- ٢٠ - كَالشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ وَكَأَحْمَدٍ
وَأَبِي حَنِيفَةَ وَالرُّضَا سُفْيَانَ
- ٢١ - وَكَمِثْلِ إِسْحَاقٍ وَدَاوُدَ وَمَنْ
يَقْفُو طَرَائِقَهُمْ مِنَ الْأَغْيَانِ
- ٢٢ - وَأَتَى أَبُو الْحَسَنِ الْإِمَامُ الْأَشْعَرِيَّ
مُبَيِّنًا لِلْحَقِّ أَيَّ بَيَانِ
- ٢٣ - وَمُنَاضِلًا عَمَّا عَلَيْهِ أَوْلَيْكَ الْ
أَسْلَافُ بِالتَّخْرِيرِ وَالْإِتْقَانِ
- ٢٤ - مَا إِنْ يُخَالِفُ مَالِكًا وَالشَّافِعِيَّ
وَأَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدٍ الشَّيْبَانِي
- ٢٥ - لَكِنْ يُوَافِقُ قَوْلَهُمْ وَيَزِيدُهُ
حُسْنًا بِتَحْقِيقِ وَقُضْلِ بَيَانِ
- ٢٦ - يَقْفُو طَرَائِقَهُمْ وَيَتَّبِعُ حَارِثًا
أَغْنِي مُحَاسِبَ نَفْسِهِ بِوَرَانِ
- ٢٧ - فَلَقَدْ تَلَقَّى حُسْنَ مَنَهِجِهِ عَنِ الْ
أَشْيَاحِ أَهْلِ الدِّينِ وَالْعِرْفَانِ

- ٢٨ - فَلِذَاكَ تَلَقَّاهُ لِأَهْلِ آلِهِ يَنْدُ
صُرُ قَوْلَهُمْ بِمُهْتَدٍ وَسِنَانٍ
- ٢٩ - مِثْلُ ابْنِ أَذْهَمَ وَالْفَضِيلُ وَهَكَذَا
مَغْرُوفُ الْمَغْرُوفِ فِي الْإِخْوَانِ
- ٣٠ - ذُو الثُّونِ أَيْضاً وَالسَّرِيِّ وَبِشْرُ بِنْتِ
نُ الْحَارِثِ الْحَافِي بِلا فُقْدَانِ
- ٣١ - وَكَذَلِكَ الطَّائِي ثُمَّ شَقِيقُ آلِ
بَلْخِي وَطَيْفُورُ كَذَا الدَّارَانِي
- ٣٢ - وَالْثُسَيْرِيُّ وَحَاتِمٌ وَأَبُو ثُرَا
بِ عَسْكَرٍ فَأَعْدُدْ بِغَيْرِ تَوَانٍ
- ٣٣ - وَكَذَاكَ مَنْصُورُ بْنُ عَمَارٍ كَذَا
يَخْيِي سَلِيلُ مُعَاذِ الرَّبَّانِي
- ٣٤ - فَلَهُ بِهِمْ حُسْنُ اعْتِقَادٍ مِثْلُ مَا
لَهُمْ بِهِ التَّأْيِيدُ يَوْمَ رَهَانٍ
- ٣٥ - إِذْ يُجْمَعُ الْخَضَمَانُ يَوْمَ جِدَالِهِمْ
وَلَمَّا تَحَقَّقَ يَسْمَعُ الْخَضَمَانُ
- ٣٦ - لِمَ لَا يُتَابِعُ هَؤُلَاءِ وَشَيْخُهُ الـ
شَيْخُ الْجُنَيْدُ السَّيِّدُ الصَّمَدَانِي
- ٣٧ - عَنْهُ التَّصَوُّفُ قَدْ تَلَقَّى فَأَعْتَدَى
وَلَهُ بِهِ وَيَعْلَمُ بِهِ نُورَانٍ
- ٣٨ - وَرَأَى أَبَا عُثْمَانَ الْحِيرِي^(١) وَالْأَنْدُ
وَرِي يَا لَهُمَا هُمَا الرَّجُلَانِ

(١) في: ج، ز: «الخيري» بالخاء المعجمة، وهو خطأ، صوابه في د، والمطبوعة.
وانظر: طبقات الصوفية: ١٧٠.

- ٣٩ - وَرَأَى رُوَيْمًا ثُمَّ رَامَ طَرِيقَهُ
وَأَبَا الْفَوَارِسِ شَاهَا الْكِزْمَانِي
٤٠ - وَالْمَغْرِبِي كَذَا ابْنٌ مَسْرُوقٍ كَذَا أَلِ
بُسْرِيٍّ^(١) قَوْمٌ أَفْرَسُ الْفُرْسَانِ
٤١ - وَأَظْلُهُ لَمْ يَلْتَقِ الْخَرَّازَ بَلْ
قِيلَ التَّقَى سَمْنُونٌ فِي سِمْنَانِ
٤٢ - وَكَذَاكَ لِلْجَلَاءِ^(٢) لَمْ يَنْظُرْ وَلَا ابْنَ
عَطَا^(٣) وَلَا الْخَوَاصِ ثُمَّ بُنَّانِ
٤٣ - وَكَذَاكَ مُنْشَاذٌ مَعَ الدُّقِيِّ مَعَ
خَيْرٍ وَهَذَا غَالِبُ الْحُسْبَانِ
٤٤ - وَكَذَاكَ أَصْحَابُ الطَّرِيقَةِ بَعْدَهُ
ضَبَطُوا عَقَائِدَهُ بِكُلِّ عِنَانِ
٤٥ - وَتَتَلَمَّذَ الشُّبْلِيُّ بَيْنَ يَدَيْهِ وَابْنَ
خَفِيفٍ وَالثَّقَفِيِّ وَالْكَثَّانِي^(٤)
٤٦ - وَخَلَائِقُ كَثُرُوا فَلَا أُخْصِيهِمْ
وَرَبَّوْا عَلَى الْيَاقُوتِ وَالْمَرْجَانِ
٤٧ - أَلْكَلُ مُغْتَقِدُونَ أَنَّ إِلَهَنَا
مُتَّوَحِّدٌ فَزَدَ قَدِيمٌ دَانِ

(١) في المطبوعة: «السري» وهو في ج، ز غير واضح. وإن كانت وضعت نقطة فوق السين في: ج وأمام البيت كتبت «ط» أي: طبق الأصل، علامة التشكك. ولعل ما أثبتنا هو الصواب، وبه يسلم الوزن. وانظر: طبقات الصوفية: ١٧٦.

(٢) في المطبوعة: «للحلاج» وهو خطأ. صوابه من سائر الأصول. وانظر: طبقات الصوفية: ١٧٦.

(٣) في المطبوعة: «عطاء والخواص» والمثبت من سائر الأصول.

(٤) في المطبوعة: «الكناني» ولم ينقط في ج، ز سوى النون الثانية. وأثبتنا الصواب من طبقات الصوفية: ٣٧٣، واللباب: ٢٨/٣.

- ٤٨ - حَيِّ عَلِيمٌ قَادِرٌ مُتَكَلِّمٌ
عَالٍ وَلَا تَغْنِي عُلُوُّ مَكَانٍ
- ٤٩ - بَاقٍ لَهُ سَمْعٌ وَإِبْصَارٌ يُرِيدُ
دُ^(١) جَمِيعَ مَا يَجْرِي مِنَ الْإِنْسَانِ
- ٥٠ - وَالشَّرُّ مِنْ تَقْدِيرِهِ لَكِنَّهُ
عَنْهُ نَهَاكَ بِوَاضِحِ الْبُرْهَانِ
- ٥١ - قَدْ أُنْزِلَ الْقُرْآنَ وَهُوَ كَلَامُهُ
لَفَظْتُ بِهِ لِلْقَارِئِ الشَّفَتَانِ
- ٥٢ - وَإِلَهُنَا لَا شَيْءٌ يُشَبِّهُهُ وَلَيْدٌ
سَ بِمُشَبِّهِ شَيْئاً مِنَ الْجِذْثَانِ
- ٥٣ - قَدْ كَانَ مَا مَعَهُ قَدِيماً قَطُّ مِنْ
شَيْءٍ وَلَمْ يَنْبَرْخْ بِلَا أَعْوَانِ
- ٥٤ - خَلَقَ الْجِهَاتِ مَعَ الزَّمَانِ مَعَ الْمَكَانِ
بِالْكُلِّ مَخْلُوقٌ عَلَى الْإِمْكَانِ
- ٥٥ - مَا إِنْ تَحُلْ بِهِ الْحَوَادِثُ لَا وَلَا
كَلًّا وَلَيْسَ يَحُلْ فِي الْجُسْمَانِ
- ٥٦ - كَذَبَ الْمُجَسِّمُ وَالْحُلُولِيُّ الْكَفُّو
رُ قَذَانِ^(٢) فِي الْبُطْلَانِ مُفْتَرِيَانِ^(٣)
- ٥٧ - وَالْإِتِّحَادِيُّ الْجَهْلُولُ وَمَنْ يَقُلْ
بِالْإِتِّحَادِ فَإِنَّهُ نَضْرَانِي
- ٥٨ - وَتَبِئْنَا خَيْرُ الْخَلَائِقِ أَحْمَدُ
دُوَ الْجَاهِ عِنْدَ اللَّهِ ذِي السُّلْطَانِ

(١) في المطبوعة: «مريد» والمثبت من: ج، ز.

(٢) في الأصول: «فذين».

(٣) في المطبوعة: «مفترقان» والتصحيح من سائر الأصول.

- ٥٩ - وَلَهُ الشَّفَاعَةُ وَالْوَسِيلَةُ وَالْفَضِيحُ
لَمَّةٌ وَاللَّوَاءُ وَكَوْثَرُ الظَّنِّ
٦٠ - فَاسْأَلْ إِلَهَكَ بِالنَّبِيِّ مُحَمَّدٍ
مُتَوَسِّلًا تَظْفَرُ بِكُلِّ أَمَانٍ
٦١ - لَا خَلْقَ أَفْضَلَ مِنْهُ لَا بَشَرَ وَلَا
مَلَكَ وَلَا كَوْنٌ مِنَ الْأَكْوَانِ
٦٢ - مَا الْعَرْشُ مَا الْكَرْسِيُّ مَا هَذِي السَّمَاءُ
عِنْدَ النَّبِيِّ الْمُضْطَفَّى الْعَدْنَانِ
٦٣ - وَالرُّسُلُ بَعْدَ مُحَمَّدٍ دَرَجَاتُهُمْ
ثُمَّ الْمَلَائِكَةُ عَابِدُو الرَّحْمَنِ
٦٤ - ثُمَّ الصَّحَابَةُ مِثْلَ مَا قَدْ رُتِبُوا
فَالْأَفْضَلُ الصَّدِيقُ ذُو الْعِرْقَانِ
٦٥ - ثُمَّ الْعَزِيزُ^(١) السَّيِّدُ الْفَارُوقُ ثُمَّ
أَذْكَرُ مَحَاسِنِ ذِي الثَّقَلَيْنِ عُثْمَانُ
٦٦ - وَعَلِيُّ ابْنِ الْعَمِّ وَالْبَاقُونَ أَهْلُ
الْفَضْلِ وَالْمَعْرُوفِ وَالْإِحْسَانِ
٦٧ - وَالْأَوْلِيَاءُ لَهُمْ كَرَامَاتٌ فَلَا
تُشَكَّرُ تَقَعُ فِي مَهْمِهِ الْخِذْلَانِ
٦٨ - وَالْمُؤْمِنُونَ يَرَوْنَ رَبَّهُمْ كَرُوفًا
يَتَبَهُمْ لِبَدْرِ لَاحٍ تَخُوعَ عِيَانِ
٦٩ - هَذَا أَعْتِقَادُ مَشَايخِ الْإِسْلَامِ وَهَذَا
وَالَّذِينَ فَلْتَسْمَعْ لَهُ الْأَذْنَانِ

(١) في المطبوعة: «العزيز» والمثبت من سائر الأصول.

- ٧٠ - الْأَشْعَرِيُّ^(١) عَلَيْهِ يَنْصُرُهُ وَلَا
يَأْلُو^(٢) جَزَاءَ اللَّهِ بِالْإِحْسَانِ
٧١ - وَكَذَلِكَ حَالَتُهُ مَعَ الْتُغْمَانِ لَمْ
يَنْقُضْ عَلَيْهِ عَقَائِدَ الْإِيمَانِ
٧٢ - ١^(٣) - يَا صَاحِبَ إِنْ عَقِيدَةُ الْتُغْمَانِ وَالْ
أَشْعَرِيُّ حَقِيقَةُ الْإِنْتِقَانِ
٧٣ - ٢ - فَكِلَاهُمَا وَاللَّهُ صَاحِبُ سُنَّةٍ
بِهُدًى نَبِيِّ اللَّهِ مُقْتَدِيَانِ
٧٤ - ٣ - لَا ذَا يُبَدِّعُ ذَا وَلَا هَذَا وَإِنْ
تَخَسَّبَ سِوَاهُ وَهَمَّتْ فِي الْحُسْبَانِ
٧٥ - ٤ - مَنْ قَالَ إِنَّ أَبَا حَنِيفَةَ مُبَدِّعٌ
رَأْيَا فَذَلِكَ قَائِلُ الْهَذْيَانِ
٧٦ - ٥ - أَوْ ظَنَّ أَنَّ الْأَشْعَرِيَّ مُبَدِّعٌ
فَلَقَدْ أَسَاءَ وَيَاءٌ بِالْخُسْرَانِ
٧٧ - ٦ - كُلُّ إِمَامٍ مُقْتَدٍ ذُو سُنَّةٍ
كَالسَّيْفِ مَسْلُولاَ عَلَى الشَّيْطَانِ
٧٨ - ٧ - وَالْخُلْفُ بَيْنَهُمَا قَلِيلٌ أَمْرُهُ
سَهْلٌ بِلا بَدْعٍ وَلَا تُفْرَانِ
٧٩ - ٨ - فِيمَا يَقِيلُ مِنَ الْمَسَائِلِ عَدُّهُ
وَيَهُونُ عِنْدَ تَطَاعُنِ الْأَقْرَانِ

(١) في المطبوعة: «والأشعري» وأسقطنا الواو حيث سقطت من سائر الأصول.

(٢) في: ج، ز، د: «قالوا» والمثبت من المطبوعة.

(٣) هذا الترقيم الثاني يوافق ما ورد في «الرحلة العياشية». بسم.

٨٠ - ٩ - وَلَقَدْ يَزُولُ خِلَافُهَا إِمَّا إِلَى^(١)

لَفْظٍ كَالْأَسْتِثْنَاءِ فِي الْإِيمَانِ

● الْأَشْعَرِيُّ يَقُولُ: أَنَا مُؤْمِنٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ^(٢).

٨١ - ١٠ - وَكَمَنْعِهِ أَنَّ السَّعِيدَ يَضِلُّ أَوْ

يَشْقَى وَنِعْمَةٌ كَافِرٍ خَوَّانٍ

● الْأَشْعَرِيُّ يَقُولُ: السَّعِيدُ مَنْ كُتِبَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ سَعِيدًا، وَالشَّقِيُّ مَنْ كُتِبَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ شَقِيًّا، لَا يَتَبَدَّلَانِ^(٣).

وَأَبُو حَنِيفَةَ يَقُولُ: قَدْ يَكُونُ سَعِيدًا ثُمَّ يَنْقَلِبُ، وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ، شَقِيًّا وَبِالْعَكْسِ.

وَقَدْ قَرَرْنَا هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ فِي كِتَابِنَا فِي «شَرْحِ عَقِيدَةِ الْأَسْتَاذِ أَبِي مَنْصُورٍ» وَبَيَّنَّا اخْتِلَافَ السَّلَفِ فِيهَا كَاخْتِلَافِ الْخَلْفِ، وَأَنَّ الْخِلَافَ لَفْظِيًّا، لَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ فَائِدَةٌ.

وَالْأَشْعَرِيُّ يَقُولُ: لَيْسَ عَلَى الْكَافِرِ نِعْمَةٌ^(٤) وَكُلُّ مَا يَتَقَلَّبُ فِيهِ اسْتِذْرَاجٌ؛ وَأَبُو حَنِيفَةَ يَقُولُ: عَلَيْهِ نِعْمَةٌ؛ وَوَافَقَهُ مِنَ الْأَشَاعِرَةِ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ ابْنُ الْبَاقِلَاتِيِّ، فَهُوَ مَعَ الْحَنَفِيَّةِ فِي هَذِهِ، كَالْمَآثِرِيَّةِ مِنْهُمْ مَعَنَا فِي مَسْأَلَةِ الْاسْتِثْنَاءِ.

(١) فِي الْمَطْبُوعَةِ:

ولقد يزول الخلاف بينهما إلى

والمثبت من سائر الأصول. وسيأتي الشق الثاني من التفصيل في قوله بعد:

أو للمعاني وهو ست مسائل

(٢) وهي المسألة الأولى من الفصل الأول من «الروضة البهية»، صفحة: ٨٤؛

والفريدة الثانية والثلاثون من «نظم الفرائد وجمع القوائد»، صفحة: ٢٤٤. بسم.

(٣) وهي المسألة الثانية من الفصل الأول من «الروضة البهية»، صفحة: ٨٧؛ والفريدة

الحادية والثلاثون من «نظم الفرائد وجمع القوائد»، صفحة: ٢٤١. بسم.

(٤) وهي المسألة الثالثة من الفصل الأول من «الروضة البهية»، صفحة: ٩٠. بسم.

- ٨٢ - ١١ - وَكَذَا الرُّسَالَةُ بَعْدَ مَوْتٍ إِنْ تَكُنْ
صَحَّتْ وَإِلَّا أَجْمَعَ الشُّنْحَانِ
٨٣ - ١٢ - وَقَدْ أَدْعَى ابْنُ هَوَازِنٍ أَسْتَاذَنَا
فِيهَا^(١) أَفْتِرَاءً مِنْ عَدُوِّ شَانِ
٨٤ - ١٣ - وَهُوَ الْخَبِيرُ الثَّبْتُ نَقْلًا وَالْإِرَا
دَةُ لَيْسَ يَلْزَمُهَا رِضَا الرَّحْمَنِ
٨٥ - ١٤ - فَالْكُفْرُ لَا يَرْضَى بِهِ لِعِبَادِهِ
وُيْرِيْدُهُ، أَمْرَانِ مُفْتَرِقَانِ
٨٦ - ١٥ - وَأَبُو حَنِيفَةَ قَائِلٌ إِنَّ الْإِرَا
دَةَ وَالرُّضَا أَمْرَانِ مُتَّحِدَانِ
٨٧ - ١٦ - وَعَلَيْهِ أَكْثَرُنَا وَلَكِنْ لَا يَصِحُّ
(م) وَقِيلَ مَكْذُوبٌ عَلَى التُّغْمَانِ

مَسْأَلَةٌ^(٢)

● إِنكَارُ الرُّسَالَةِ بَعْدَ الْمَوْتِ مَعْرُوءَةٌ إِلَى الْأَشْعَرِيِّ، وَهِيَ مِنَ
الْكَذِبِ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا ذَكَرْنَاهَا وَفَاءً بِمَا اشْتَرَطْنَاهُ مِنْ أَنَّا نُنْظِمُ كُلَّ مَا عَزَى
إِلَيْهِ، وَلَكِنَّهُ صَرَّحَ بِخِلَافِهَا، وَكُتِبَتْ وَأُصْحَابِهِ قَدْ طَبَّقَتْ [طَبَقًا]^(٣)
الْأَرْضِ، وَلَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، بَلْ فِيهَا خِلَافُهُ.

وَمِنْ عَقَائِدِنَا أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ أَحْيَاءُ فِي قُبُورِهِمْ، فَأَيُّ
الْمَوْتِ؟ وَقَدْ أَنْكَرَ الْأَسْتَاذُ ابْنُ هَوَازِنٍ، وَهُوَ أَبُو الْقَاسِمِ الْقَشِيرِيُّ فِي

(١) في المطبوعة: «منها» والمثبت في سائر الأصول. [وابن هوازن هو عبدالكريم بن
هوازن القشيري]. بسام.

(٢) وهي المسألة الرابعة من الفصل الأول من «الروضة البهية»، صفحة: ٩٢؛
والفريدة الثالثة والثلاثون من «نظم الفوائد وجمع الفوائد»، صفحة: ٢٤٦. بسام.

(٣) ساقط من المطبوعة. وهو من: ج، ز.

كِتَابِهِ «شِكَايَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ» الَّذِي سَنَحْكِيهِ فِي هَذِهِ التَّرْجَمَةِ بِتَمَامِهِ هَذِهِ، وَبَيَّنَ أَنَّهَا مُخْتَلَفَةٌ عَلَى الشَّيْخِ، وَكَذَلِكَ بَيَّنَ ذَلِكَ غَيْرُهُ.

وَصَنَّفَ الْبَيْهَقِيُّ رَجَمَهُ اللَّهُ جُزْءًا، سَمِعْنَاهُ، فِي «حَيَاةِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ فِي قُبُورِهِمْ»، وَاشْتَدَّ تَكْيِيرُ الْأَشَاعِرَةِ عَلَى مَنْ نَسَبَ هَذَا الْقَوْلَ إِلَى الشَّيْخِ، وَقَالُوا: قَدْ افْتَرَى^(١) عَلَيْهِ وَبَهْتَهُ.

● وَأَمَّا مَسْأَلَةُ الرِّضَا وَالْإِرَادَةِ^(٢)، فَأَعْلَمَ أَنَّ الْمَنْقُولَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ اتِّحَادُهُمَا، وَعَنِ الْأَشْعَرِيِّ افْتِرَاقَهُمَا.

وَقِيلَ: إِنَّ أَبَا حَنِيفَةَ لَمْ يَقُلْ بِالِاتِّحَادِ فِيهِمَا، بَلْ ذَلِكَ مَكْذُوبٌ عَلَيْهِ، فَعَلَى هَذَا اتَّقَطَعَ النَّزَاعُ، وَإِنَّمَا^(٣) الْكَلَامُ بِتَقْدِيرِ صِحَّةِ الْإِتِّحَادِ عِنْدَهُ^(٤)، وَأَكْثَرُ الْأَشَاعِرَةِ عَلَى مَا يُعْزَى إِلَى أَبِي حَنِيفَةَ مِنْ^(٥) الْإِفْتِرَاقِ، مِنْهُمْ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ وَغَيْرُهُ، أَخْرَجَهُمُ الشَّيْخُ مُحْيِي الدِّينِ النَّوَوِيُّ، رَجَمَهُ اللَّهُ، قَالَ: هُمَا شَيْءٌ وَاحِدٌ، وَلَكِنِّي أَنَا لَا أَخْتَارُ ذَلِكَ، وَالْحَقُّ عِنْدِي أَنَّهُمَا مُفْتَرِقَانِ، كَمَا هُوَ مَنْصُوصُ الشَّيْخِ أَبِي الْحَسَنِ:

٨٨ - ١٧ - وَكَذَلِكَ إِيمَانُ الْمُقْلَدِ وَهُوَ مِمَّا

أَنْكَرَ أَبُو هَازِنٍ الرَّيَّانِيُّ

٨٩ - ١٨ - وَلَوْ أَنَّهُ مِمَّا يَصِحُّ فَخُلِفُهُمْ

فِيهِ لَلْفِظِ عَادَ دُونَ مَعَانٍ

(١) في ج، ز: «هذا افتراء» والمثبت في المطبوعة.

(٢) وهي المسألة الخامسة من الفصل الأول من «الروضة البهية»، صفحة: ٩٧؛ والفريدة السادسة من «نظم الفرائد وجمع الفوائد»، صفحة: ١٧٩. بسام.

(٣) في ج، ز: «وأما» والمثبت في المطبوعة.

(٤) في المطبوعة: «عنه» والمثبت من: ج، ز.

(٥) جاء بحاشية ج: «لعله سقط: عدم».

● ذَكِّرُوا أَنَّ شَيْخَنَا يَقُولُ: إِنَّ إِيمَانَ الْمُقَلِّدِ لَا يَصِحُّ^(١)، وَأَنْكَرَ ذَلِكَ الْأَسَازُ أَبُو الْقَاسِمِ، وَقَالَ: إِنَّهُ مَكْذُوبٌ عَلَيْهِ، وَسَتَبَحَثُ عَنْ ذَلِكَ فِي ذِيلِ سِيَاقِ كِتَابِ «شَكَايَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ» وَالْقَوْلُ عَلَى تَقْدِيرِ الصُّحَّةِ.

٩٠ - ١٩ - وَكَذَاكَ كَسْبُ الْأَشْعَرِيِّ وَإِنَّهُ

صَغَبَ وَلَكِنْ قَامَ بِالْبُزْهَانِ

٩١ - ٢٠ - مَنْ لَمْ يَقُلْ بِالْكَسْبِ مَالَ إِلَى آخِرًا

لِ أَوْ مَقَالِ الْجَبْرِ فِي الطُّغْيَانِ

● كَسْبُ الْأَشْعَرِيِّ^(٢) كَمَا هُوَ مُقَرَّرٌ فِي مَكَانِهِ أَمْرٌ يُضْطَرُّ إِلَيْهِ مَنْ يُنْكِرُ خَلْقَ الْأَفْعَالِ، وَكَوْنُ الْعَبْدِ مُجْبَرًا، وَالْأَوَّلُ اعْتِزَالٌ، وَالثَّانِي جَبْرٌ، فَكُلُّ أَحَدٍ يُثَبِّتُ وَاسِطَةً، لَكِنْ^(٣) يَغْسُرُ التَّغْيِيرُ عَنْهَا وَيُمَثِّلُونَهَا بِالْفَرْقِ بَيْنَ حَرَكَةِ الْمُرْتَعِشِ وَالْمُخْتَارِ، وَقَدْ اضْطَرَبَ الْمُحَقِّقُونَ فِي تَخْرِيرِ هَذِهِ الْوَاسِطَةِ، وَالْحَقِيقَةُ سَمَوُهَا الْاِخْتِيَارُ.

وَالَّذِي تَحَرَّرَ لَنَا أَنَّ الْاِخْتِيَارَ وَالْكَسْبَ عِبَارَتَانِ عَنْ مُعَيَّنٍ وَاحِدٍ، وَلَكِنْ الْأَشْعَرِيُّ آثَرَ لَفْظَ الْكَسْبِ عَلَى لَفْظِ الْاِخْتِيَارِ؛ لِكَوْنِهِ مَنطُوقُ الْقُرْآنِ، وَالْقَوْمُ آثَرُوا لَفْظَ الْاِخْتِيَارِ، لَمَا فِيهِ مِنْ إِشْغَارِ قُدْرَةِ الْعَبْدِ^(٤).

وَلِلْقَاضِي أَبِي بَكْرٍ مَذْهَبٌ يَزِيدُ عَلَى مَذْهَبِ الْأَشْعَرِيِّ، فَلَعَلَّهُ رَأَى الْقَوْمَ.

(١) وهي المسألة السادسة من الفصل الأول من «الروضة البهية»، صفحة: ١٠٢؛
والفريدة السادسة والعشرون من «نظم الفرائد وجمع الفوائد»، صفحة: ٢٣١. بسام.

(٢) وهي المسألة السابعة من الفصل الأول من «الروضة البهية»، صفحة: ١٠٦؛
والفريدة السابعة والثلاثين من «نظم الفرائد وجمع الفوائد»، صفحة: ٢٥٣. بسام.

(٣) في المطبوعة: «ولكن» والمثبت من: ج، ز.

(٤) في المطبوعة: «العبد» والمثبت من: ج، ز.

وَلِإِمَامِ الْحَرَمَيْنِ وَالْعَزَالِيِّ مَذْهَبُ يَزِيدُ عَلَى الْمَذْهَبَيْنِ جَمِيعاً،
وَيَذْنُو كُلُّ الدُّنُو مِنَ الْأَعْتَزَالِ، وَلَيْسَ هُوَ هُوَ.

وَلَسْنَا الْآنَ لِتَحْرِيرِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ الْعَظِيمَةِ الْخَطْبِ، وَقَدْ قَرَّرْنَا هَا
عَلَى وَجْهِ مُخْتَصَرٍ فِي «شرح مختصر ابن الحاجب» وعلى وَجْهِ مبسوط
فيما كَتَبْنَاهُ مِنْ أَصُولِ الدِّيَانَاتِ.

٩٢ - ٢١ - أَوْ لِلْمَعَانِي وَهُوَ سِتُّ مَسَائِلٍ

هَائِثُ مَدَارِكُهَا بِدُونِ هَوَانٍ

٩٣ - ٢٢ - لِلَّهِ تَغْذِيبُ الْمُطِيعِ وَلَوْ جَرَى

مَا كَانَ مِنْ ظُلْمٍ وَلَا عُذْوَانٍ

٩٤ - ٢٣ - مُتَّصِرٌ فِي مُلْكِهِ فَلَهُ الَّذِي

يَخْتَارُ لَكِنْ جَادَ بِالْإِحْسَانِ

٩٥ - ٢٤ - فَتَفَى الْعِقَابُ وَقَالَ سَوْفَ أُثِيبُهُمْ

فَلَهُ بِذَاكَ عَلَيْهِمْ فَضْلَانِ

٩٦ - ٢٥ - هَذَا مَقَالُ الْأَشْعَرِيِّ إِمَامِنَا

وَسِوَاهُ مَا تُورِ عَنْ التُّغْمَانِ

مَا قَدَّمْنَا مِنَ الْمَسَائِلِ - وَمِنْهُ مَا لَمْ يَصِحَّ كَمَا عَرَفْتَ - هُوَ لَفْظِي
كُلُّهُ، لَا فَايْدَةَ لِلْخِلَافِ فِيهِ.

وَمِنْ هُنَا الْمَسَائِلُ الْمَعْنَوِيَّةُ، وَهِيَ سِتُّ مَسَائِلٍ. وَقَدْ عَرَفْنَا أَنَّ
الشَّيْخَ الْإِمَامَ كَانَ يَقُولُ: إِنَّ «عَقِيدَةَ الطُّحَاوِيِّ» لَمْ تَشْتَمِلْ إِلَّا عَلَى
ثَلَاثٍ، وَلَكِنَّا نَحْنُ جَمَعْنَا الثَّلَاثَ الْأُخْرَى مِنْ كَلَامِ الْقَوْمِ:

• أَوَّلُهَا: أَنَّ الرَّبَّ تَعَالَى لَهُ عِنْدَنَا أَنْ يُعَذِّبَ الطَّاغِيَيْنَ، وَيُثِيبَ
الْعَاصِيَيْنَ^(١)، كُلُّ نِعْمَةٍ مِنْهُ فَضْلٌ، وَكُلُّ نِقْمَةٍ مِنْهُ عَذْلٌ، لَا حَجَرَ عَلَيْهِ

(١) وهي المسألة الأولى من الفصل الثاني من «الروضة البهية»، صفحة ١١٥؛
والفريدة التاسعة عشر من «نظم الفرائد وجمع الفوائد»، صفحة: ٢١١. بسام.

فِي مُلْكِهِ، وَلَا دَاعِيَّ لَهُ إِلَى فِعْلِهِ، وَعِنْدَهُمْ: يَجِبُ تَغْذِيبُ الْعَاصِي
وِإِثَابَةُ الْمُطِيعِ، وَيَمْتَنِعُ الْعَكْسُ.

- ٩٧ - ٢٦ - وَجُوبُ مَعْرِفَةِ الْإِلَهِ الْأَشْعَرِ
يُ يَقُولُ ذَاكَ بِشَرْعَةِ الدِّيَانِ
٩٨ - ٢٧ - وَالْعَقْلُ لَيْسَ بِحَاكِمٍ لَكِنْ لَهُ الـ
إِذْرَاكَ لَا حُكْمَ عَلَى الْحَيَوَانِ
٩٩ - ٢٨ - وَقَضَوْا بِأَنَّ الْعَقْلَ يُوجِبُهَا وَفِي
كُتُبِ الْقُرُوعِ لِصَخِيئِنَا وَجِهَانِ^(١)
١٠٠ - ٢٩ - وَبِأَنَّ أَوْصَافَ الْفِعَالِ قَدِيمَةٌ
لَيْسَتْ بِحَادِثَةٍ عَلَى الْجِذْثَانِ^(٢)
٣٠ - وَرَأَيْتُ فِيهِمْ مَنْ يَقُولُ بِأَنَّ ذَلِ
كَ كَذِبٌ عَلَيْهِ جَاءَ مِنْ بَثَانِ^(٣)
١٠١ - ٣١ - وَبِأَنَّ مَكْتُوبَ الْمَصَاحِفِ مُنْزَلٌ
عَيْنُ الْكَلَامِ الْمُنْزَلِ الْقُرْآنِ^(٤)
١٠٢ - ٣٢ - وَالْبَعْضُ أَتَكَرَّرَ ذَا فَإِنْ يَصْدُقُ فَقَدْ
دَهَبَتْ مِنَ التَّغْدَادِ مَسْأَلَتَانِ
١٠٣ - ٣٣ - هَذِي وَمَسْأَلَةُ الْإِرَادَةِ قَبْلَهَا
أَمْرَانِ فِيمَا قِيلَ مَكْذُوبَانِ^(٥)

(١) وهي المسألة الثانية من الفصل الثاني من «الروضة البهية»، صفحة: ١١٨؛
والفريدة الثالثة والعشرين من «نظم الفرائد وجمع الفوائد»، صفحة: ٢٢٢. بسم.
(٢) وهي المسألة الثالثة من الفصل الثاني من «الروضة البهية»، صفحة: ١٢٢؛
والفريدة العاشرة من «نظم الفرائد وجمع الفوائد»، صفحة: ١٩١. بسم.
(٣) هذا البيت من «الرحلة العياشية» لم يرد في «طبقات الشافعية». بسم.
(٤) وهي المسألة الرابعة من الفصل الثاني من «الروضة البهية»، صفحة: ١٢٧؛
والفريدة التاسعة من «نظم الفرائد وجمع الفوائد»، صفحة: ١٨٩. بسم.
(٥) في «الرحلة العياشية»: «موضوعان» بدلاً من: «مكذوبان». بسم.

١٠٤ - ٣٤ - وَكَمَا أَنْتَفَى هَذَانِ عَنْهُمْ هَكَذَا

عَنَا أَنْتَفَى مِمَّا يُقَالُ أَثْنَانِ

١٠٥ - ٣٥ - قَالُوا وَلَيْسَ بِجَائِزٍ تَكْلِيفُ مَا

لَا يُسْتَطَاعُ فَتَى مِنْ الْفَثِيَانِ

١٠٦ - ٣٦ - وَعَلَيْهِ مِنْ أَصْحَابِنَا شَيْخُ الْعِرَا

قِ وَحُجَّةُ الْإِسْلَامِ ذُو الْإِنْتِقَانِ

١٠٧ - ٣٧ - وَرَوَاهُ مُجْتَهِدُ الزَّمَانِ مُحَمَّدُ أَبِ

نْ دَقِيقِ عِيدٍ وَاضِحِ السُّبُلَانِ^(١)

● مَنَعُوا تَكْلِيفَ مَا لَا يُطَاقُ^(٢)، وَوَافَقَهُمْ مِنْ أَصْحَابِنَا الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ الْإِسْفَرَايِينِيُّ، شَيْخُ الْعِرَاقِيِّينَ، وَحُجَّةُ الْإِسْلَامِ الْغَزَالِيُّ، وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ تَقِيّ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ الْقَوْصِيّ، رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى [أَجْمَعِينَ]^(٣).

١٠٨ - ٣٨ - قَالُوا: وَتَمْتَنِعُ الصَّغَائِرُ مِنْ نَبِّ

يٍّ لِّلَّالِهِ وَعِنْدَنَا قَوْلَانِ^(٤)

١٠٩ - ٣٩ - وَالْمَنْعُ مَرْوِيٌّ عَنِ الْأُسْتَاذِ وَالْ

قَاضِي عِيَاضٍ وَهُوَ ذُو رُجْحَانِ

١١٠ - ٤٠ - وَبِهِ أَقُولُ وَكَانَ مَذْهَبَ الْيَدِي

دَفْعاً^(٥) لِرُتْبَتِهِمْ عَنِ التُّقْصَانِ

(١) في ز: «السيلان» بالياء التحتية، وضبطت فيها السين بالضم، [وفي «الرحلة العياشية»: «وراه» بدلاً من: «ورواه». بسام].

(٢) وهي المسألة الخامسة من الفصل الثاني من «الروضة البهية»، صفحة: ١٣٨؛ والفريدة السادسة عشر من «نظم الفرائد وجمع الفوائد»، صفحة: ٢٠٦. بسام.

(٣) من: ج، ز.

(٤) وهي المسألة السادسة من الفصل الثاني من «الروضة البهية»، صفحة: ١٤٢. بسام.

(٥) في المطبوعة: «رفعا» والمثبت من سائر الأصول. [وفي «الرحلة العياشية»: «كان رأي أبي كذا». بسام].

- ١١١ - ٤١ - وَالْأَشْعَرِيَّ إِمَامُنَا لَكِنَّا
فِي ذَا نُخَالِفُهُ بِكُلِّ لِسَانٍ
١١٢ - ٤٢ - وَنَقُولُ نَحْنُ عَلَى طَرِيقَتِهِ وَلَا
يَكُنْ صَخْبُهُ فِي ذَاكَ طَائِفَتَانِ
١١٣ - ٤٣ - بَلْ قَالَ بَغُضٌ ^(١) الْأَشْعَرِيَّةِ إِنَّهُمْ
بُرَاءٌ مَغْضُومُونَ مِنْ نَسِيَانٍ
١١٤ - وَالْكُلُّ مَغْدُودُونَ مِنْ أَتْبَاعِهِ
لَا يَخْرُجُونَ بِذَا عَنِ الْإِذْعَانِ
١١٥ - ٤٤ - وَأَبُو حَنِيفَةَ هَكَذَا مَعَ شَيْخِنَا
لَا شَيْءَ بَيْنَهُمَا مِنَ التُّكْرَانِ
١١٦ - ٤٥ - مُتَنَاصِرَانِ وَذَا اخْتِلَافٌ هَيْنَ
عَارٍ عَنِ التَّبْدِيعِ وَالْخِذْلَانِ
١١٧ - هَذَا الْإِمَامُ وَقَبْلَهُ الْقَاضِي يَقُو
لَا نِ الْبَقَا ^(٢) لِحَقِيقَةٍ ^(٣) أَلْرَّحْمَنِ
١١٨ - وَهُمَا كَبِيرَا الْأَشْعَرِيَّةِ وَهُوَ قَا
لَ بِزَائِدٍ فِي الْذَاتِ ^(٤) لِإِلْمَكَانِ
١١٩ - وَالشَّيْخُ وَالْأُسْتَاذُ مُتَّفِقَانِ فِي
عَقْدٍ وَفِي أَشْيَاءٍ مُخْتَلِفَانِ ^(٥)

(١) في حاشية ج: «هو الأستاذ أبو إسحاق».

(٢) هكذا في المطبوعة. وفي د: «التقى». وفي ز: «التقا» وفي ج: نفس الرسم، ولكن التاء أهملت. [الإمام هو الغزالي والقاضي هو أبو بكر الباقلائي. بسام].

(٣) هكذا في المطبوعة. وفي سائر الأصول: «بحقيقة».

(٤) في المطبوعة، ز، د: «الدار» والمثبت من: ج.

(٥) الشيخ هو أبو إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي والأستاذ هو أبو منصور عبد القاهر بن طاهر البغدادي، أو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الإسفراييني. بسام.

١٢٠ - وَكَذَا أَبْنُ فُورِكَ الشَّهِيدُ وَحُجَّةُ الـ

إِسْلَامٍ خَضَمَا الْإِفْكِ^(١) وَالْبُهْتَانِ

١٢١ - وَابْنُ الْخَطِيبِ^(٢) وَقَوْلُهُ: إِنَّ الْوُجُو

دَ يَزِيدُ وَهُوَ الْأَشْعَرِيُّ الثَّانِي

١٢٢ - وَالْأَخْتِلَافُ فِي الْأَسْمِ هَلْ هُوَ وَالْمُسْ

مَى وَاحِدٌ لَا اثْنَانِ أَوْ غَيْرَانِ^(٣)

١٢٣ - وَالْأَشْعَرِيَّةُ بَيْنَهُمْ خُلْفٌ إِذَا

عُدَّتْ مَسَائِلُهُ عَلَى الْإِنْسَانِ

١٢٤ - بَلَغَتْ مِثْنِينَ وَكُلُّهُمْ ذُو سُنَّةٍ

أَخَذَتْ عَنِ الْمَبْعُوثِ مِنْ عَدْنَانِ

١٢٥ - وَعَدَا يُنَادِي^(٤) كُلُّنَا مِنْ جُمْلَةِ الـ

أَتْبَاعِ لِلسَّلَافِ بِالْإِحْسَانِ

١٢٦ - وَالْأَشْعَرِيُّ إِمَامُنَا وَالسُّنَّةُ أَلـ

غَرَاءُ سُنَّتُنَا مَدَى الْأَزْمَانِ

١٢٧ - وَكَذَاكَ أَهْلُ الرِّأْيِ مَعَ أَهْلِ الْحَدِيدِ

بِثِّ فِي الْأَغْيَاقِ الْحَقُّ مُتَّفَقَانِ

١٢٨ - مَا إِنْ يُكْفَرُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا وَلَا

أَزْرَى عَلَيْهِ وَسَامُهُ بِهِوَانِ

(١) هكذا في المطبوعة. وفي سائر الأصول: «الأولا» بتشديد الواو.

(٢) وابن الخطيب هو فخر الدين الرازي، محمد بن عمر، المشهور بابن خطيب الري، ترجم له في خاتمة «الروضة البهية»، صفحة: ١٥٦. بسام.

(٣) وردت مسألة الاسم والمسمى في خاتمة «الروضة البهية»، صفحة: ١٥٤؛ وهي الفريدة الثانية عشرة من «نظم الفرائد وجمع الفوائد»، صفحة: ١٩٦. بسام.

(٤) هكذا ضبطت بالكسر في: ج.

- ١٣٢ - إِلَّا الَّذِينَ تَمَغَزَلُوا مِنْهُمْ فَهُمْ
فِيهِ تَنَحَّثَ عَنْهُمْ أَلْفَيْتَانِ^(١)
- ١٣٣ - هَذَا الصُّوَابُ فَلَا تَطْطِنُ غَيْرَهُ
وَأَعْقِذْ عَلَيْهِ بِخَنْصِيرٍ وَبَنَانٍ
- ١٣٤ - وَرَأَيْتُ مِمَّنْ قَالَهُ حَبْرٌ لَهُ
نَبَأٌ عَظِيمٌ سَارَ فِي الْبُلْدَانِ
- ١٣٥ - أَغْنِي أَبَا مَنْصُورٍ الْأَسْتَاذَ عَبْدَ
دِ الْقَاهِرِ الْمَشْهُورَ فِي الْأَكْوَانِ
- ١٣٦ - هَذَا صِرَاطُ اللَّهِ فَاتَّبِعْهُ تَجِدْ
فِي الْقَلْبِ بَزْدَ حَلَاوَةِ الْإِيمَانِ
- ١٣٧ - وَتَرَاهُ يَوْمَ الْحَشْرِ أَبْيَضَ وَاضِحاً
يُهْدِي إِلَيْكَ رَسَائِلَ الْغُفْرَانِ
- ١٣٨ - وَعَلَيْهِ كَانَ السَّابِقُونَ عَلَيْهِمْ
حُلُلُ الثَّنَاءِ وَمَلَبَسُ الرِّضْوَانِ
- ١٣٩ - وَالشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفٍ
قَمَّةٌ وَابْنُ حَنْبَلٍ الْكَبِيرُ الثَّنَانِ
- ١٤٠ - دَرَجُوا عَلَيْهِ وَخَلَّفُونَا إِثْرَهُمْ
إِنْ نَتَّبِعْهُمْ نَجْتَمِعَ بِجَنَانِ
- ١٤١ - أَوْ تَبْتَدِغَ فَلَسَوْفَ نُضَلِّي النَّارَ مَذْ
مُومِينَ مَذْخُورِينَ^(٢) بِالْعِضْيَانِ
- ١٤٢ - وَالْكَفَرُ مَنْفِيٌّ فَلَسْتُ مُكْفِراً
ذَا بِذَعَةِ شَنْعَاءَ فِي النَّيْرَانِ

(١) في المطبوعة: «الفتيان» والمثبت من سائر الأصول.

(٢) في المطبوعة: «مأخوذين» والمثبت من سائر الأصول.

١٤٠ - بَلْ كُلُّ أَهْلِ الْقِبْلَةِ الْإِيمَانُ يَجْ

مَعَهُمْ وَيَفْتَرِقُونَ كَالْوُحْدَانِ

١٤١ - فَأَجَارَنَا الرَّخْمَنُ بِالْهَادِي النَّبِيِّ

(م) مُحَمَّدٍ مِنْ نَارِهِ بِأَمَانٍ

١٤٢ - صَلَّى عَلَيْهِ اللَّهُ مَا وَضَحَ الضُّحَى

وَبَدَأَ بِدَيُّجُورِ الدُّجَى النَّسْرَانِ^(١)

١٤٣ - وَالْآلِ وَالصَّخْبِ الْكِرَامِ وَمِنْهُمْ أَلَصُّ

ذَيْقُ وَالْفَارُوقُ مَعَ عُثْمَانَ

١٤٤ - وَعَلِيَّ ابْنِ الْعَمِّ وَالْبَاقُونَ إِنَّ

(م) هُمْ النُّجُومُ لِمُقْتَدِ حَيْرَانَ



(١) قال في المصباح (ن س ر): «والنسر: كوكب، وهما اثنان، يقال لأحدهما:

النسر الطائر، وللآخر: النسر الواقع».